

جيوپوليتيك تركيا.. البحث عن المزيد

إعداد: هيثم فيضي

مركز إدراك للدراسات والاستشارات

25 أيار/مايو 2016

إدراك RAK

FOR STUDIES & CONSULTATIONS • للدراسات والاستشارات

3	مقدمة
4	جوهر الجغرافيا التركية
5	قلب تركيا
7	الضرورات الجيوسياسية
7	إنشاء حاجز حاجب في الأناضول
8	التوسع وصولاً إلى نهر الدانوب ثم فينا
10	تطوير النظام السياسي والاقتصادي لدمج الشعوب المحتلة
11	ضبط وحماية القرم
12	إنشاء مرافق بحرية في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط
14	الأراضي العثمانية الأخرى
16	العصر الحديث: الجوار نفسه
21	المصادر

مقدمة

الأتراك، مثل الرومان من قبلهم، لم ينشؤوا على مفترق الطرق بين أوروبا وآسيا. جاء الأتراك من مناطق ما يعرف بدول ما بعد الاتحاد السوفييتي في آسيا الوسطى، وهاجروا إلى الساحل الجنوبي من بحر مرمرة إبان غزوات المغول للشرق الأوسط وأوروبا. يعتمد هذا التقرير على تقييم الأتراك في بحر مرمرة، وذلك لأنهم قبل أن يسيطروا على المنطقة - وخاصة السيطرة الحاسمة على القسطنطينية في مايو 1453 - لم يكونوا سوى واحدة من الجماعات التي تقاتل من أجل السيطرة على المنطقة. استغرق هذا الدمج ما يزيد على 150 عاماً، ومع ذلك، حول الأتراك أنفسهم من مجرد موجة أخرى من المهاجرين الآسيويين إلى شيء أكبر من ذلك - ثقافة يمكن أن تكون قوة عالمية.

جوهرا الجرافيا التركية

تمتد تركيا الحديثة على طول الجسر البري الذي يربط معظم جنوب شرق أوروبا بمعظم جنوب غرب آسيا. تقع معظم أراضي تركيا الحديثة ضمن حدود آسيا الطبيعية، ميطرة على معظم مساحات هضبة الأناضول - شبه جزيرة سمكة وجافة ووعرة تفصل بين البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط. تعد تركيا الحديثة انحرافاً عن تركيا الأصلية من حيث التضاريس، فهي لم تكن بالسابق مرتكزة في آسيا ولا معتمدة على الجبال، بل كانت مرتفعات الأناضول من أحر المناطق التي يسكنها الأتراك ولم يشكلوا فيها أغلبية في وقت سابق.

لا يعتبر جوهر تركيا الجغرافي تلك الهضاب العالية والجبال المنخفضة في آسيا الصغرى، وإنما يعد جوهر تركيا الأراضي المحيطة ببحر مرمرة، على اعتبار أنها وريث الامبراطورية البيزنطية التي سبقتها. هذه الأراضي (تسمى ترافيا بالموروث الأوروبي) ليست موطن لسهل واسع وخصب مثل وسط الولايات المتحدة كما أنها لا تضم أنهاراً كبيرة وصالحة للملاحة كتلك الموجودة في شمال أوروبا. وهذه المنخفضات تمتاز بسهولة اختراقها من الشعوب والأفكار في الوقت الذي تسمح فيه الحكومة المركزية بنشر سلطتها فيها بكل سهولة. وكنتيجة لذلك تصبح وحدتها السياسية أمراً سهلاً بالإضافة إلى أن هذه الأنهار الصغيرة تقلل تكلفة النقل وتشجع التجارة وبالتالي تزيد من الثروة.

قلب تركيا

لا تمتلك منطقة بحر مرمرة ميزات كثيرة، لكن الموقع وشكل البحر من نواح كثيرة يشجع على الوحدة السياسية وخلق الثروة. ومن حيث وحدة السياسة والإنتاج الزراعي، تنعم المنطقة بمناخ بحري على عكس طبيعة المنطقة المحيطة بها شبه القاحلة. وبالمثل، منح موقعها من جناحي جبال الأناضول الأراضي المنخفضة إمكانية اتصال البحر مع سلسلة من الوديان التي ترتفع حرارتها في الصيف ما يجعل الزراعة صعبة في الصيف لكن برودتها في الشتاء وامتلاكها كمية أمطار وفيرة يتيح للمناطق المنخفضة والوديان كميات وفيرة من الأمطار. بالإضافة إلى ذلك، تعد تلك الوديان واسعة بما فيه الكفاية لكي تستقر فيها أعداداً قليلة من الأقليات صاحبة الاستقلال في التفكير عن غيرها. وبإمكان السلطة المركزية الوصول إليها بسهولة عبر إطلاق قوة معينة باتجاهها، هذا بالإضافة إلى أراضي مسطحة على الجانب الأوروبي من البحر وكمحصلة لهذا ينتج إقليم أساسي وكبير مع إمدادات مياه عذبة يمكن الاعتماد عليها بشكل معقول - تبقى هذه جزءاً من النظام السياسي الفريد. وقد يعطل الانقسام البحري الذي يحدثه بحر مرمرة عائقاً أمام حركة المياه العذبة لكن الأراضي الموجودة هناك كافية بشكل جيد لتكون من أفضل ممتلكات الدولة هناك.

فيما يتعلق بالتبادل التجاري وتكوين رأس المال يعد بحر مرمرة مع بعض التدابير أفضل بكثير من الأنهر الملاحية. فالوصول إلى البحر محدود للغاية عبر إثنين من المضائق هما البوسفور والدردنيل. وفي بعض المناطق يمكن الوصول إلى النخاع التركي عبر قطع مسافة لا تتجاوز الميل البحري. وهذا تسبب بأثرين رئيسيين، الأول، تركيا شديدة المقاومة للقوى المهاجمة البحرية، ولكي يصل المهاجمون إلى عمق الأراضي التركية يجب عليهم أن يوجهوا هجماتهم البرمائية على المناطق الحدودية الأساسية، ومن ثم يقومون بمحاربة قوة دفاع مجهزة وقوية والتي تستطيع بسهولة إعادة إمداد القوى البحرية والبرية التركية على حد سواء. وهو الدرس الأساسي الذي تعلمته المملكة البريطانية بعد معركة غاليبولي "نشان قلعة" الشهيرة خلال الحرب العالمية الأولى، وبلا شك هذه الطريق طويلة ومعقدة جداً. الأثر الثاني يتعلق بالتداخلات البحرية مع اليابسة على طول بحر مرمرة، جعل من هذا البحر بحيرة تركية خالصة، على طول الخط الساحل التركي. هذه الملكية المكتملة للبحر شجعت ثقافة التداول البحري النابض بالحياة بشكل ممتد من العصور القديمة وصولاً إلى القوة الاقتصادية الكبيرة على أحواض الأنهار المحيطة. ونتيجة لذلك فإن جوهر تركيا آمن بشكل فعلي وغني برؤوس الأموال الضخمة.

السمة الأساسية لهذه المنطقة أنها تتمحور حول بحر مرمرة وهي منطقة طرق تجارية هامة. يربط بحر مرمرة بين البحر الأسود وبحر إيجه ومنه إلى البحر المتوسط، وبهذا فإن بحر مرمرة يمنح تركيا السيطرة الكاملة على أي تداول عبر البحر ويمنحها فرصة طبيعية للتوسع الاقتصادي في المنطقة. تشكل الأراضي التركية في جوهرها البرزخ بين أوروبا وجنوب غرب آسيا، وهو ما يسمح لتركيا بقدر من الهيمنة على التجارة بين الأراضي الأوروبية والآسيوية حيث أن تركيا تسيطر على التجارة بين البحرين الأسود والأبيض المتوسط.

هذه الخاصية كانت بمثابة نعمة ونقمة، فالنعمة تمثلت بأن أي تجارة تتحرك عبر الطريق البري كان لا بد لها أن تمر بشكل أساسي من خلال تركيا، وهو ما منح تركيا فوائد اقتصادية جمة عبر تلك التنقلات التجارية. هذا بالإضافة إلى ما منحه هذه الأرض من تقاليد بحرية لسكانها، حيث تمكن (العثمانيون من قبلهم البيزنطيون) على حد سواء من الهيمنة الإقليمية - وفي كثير من الأحيان العالمية - على التجارة ولقرون طويلة. فعلى سبيل المثال، قامت شراكة بين وادي بو الإيطالي والأتراك بحيث منح الأتراك هناك التفرد خلال التعاملات الأوروبية - الآسيوية لعدة قرون.

وكما هو الحال في كل البرازخ، يتموج شكل الأرض وتوزيعها بشكل مسارات مختلفة وصولاً إلى نقطة ضيقة، ما يسمح لقوات غازية كبيرة تركيز نصف قوتها الأساسي على البر (النصف الآخر يجب أن يكون قوات بحرية). هذا بالضبط ما فعله أبناء عمومة الأتراك "المغول، والأتراك أنفسهم عندما حاربوا البيزنطيين، وباختصار فإن جوهر تركيا أكثر عرضة لغزو الأرض من عرضة لغزو من البحر.

TURKEY'S CORE



الجوهر التركي

الضرورات الجيوسياسية

1. إنشاء حاجز حاجب في الأناضول.
2. التوسع وصولاً إلى نهر الدانوب ثم فيينا.
3. تطوير النظام الاقتصادي والسياسي لدمج الشعوب المنهزمة.
4. ضبط وحماية شبه جزيرة القرم.
5. إنشاء مرافق بحرية في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط.

فعلياً، تتشكل الإمبراطوريات بعد أن تسيطر الدولة القوية " لاحقاً امبراطورية" على جغرافيتها المحلية بشكل تام. فعلى سبيل، بمجرد أن تمكنت إنجلترا من حكم وتوحيد جميع أنحاء بريطانيا العظمى، كان من المنطقي لها أن تتجه للتوسع في إمبراطورتها (جزء كبير من هذا التوسع كان بسبب عدم الانشغال الداخلي). وفعلياً، لم يكن ذلك ضرورياً لإنجلترا، لكن بلا شك ساهم هذا التوسع "الإمبراطوري" ببناء ثروة بريطانيا الكبرى، وتعزيز أمنها، لكن لو بقيت إنجلترا محدودة بريطانيا العظمى التي وحدتها، لكانت قادرة على أن تكون كياناً قوياً بذاته وفي نفس الوقت ناجحاً وأمناً.

يختلف الحال بالنسبة للأتراك، فبحر مرمرة يوفر العديد من المزايا، لكن منطقته صغيرة جداً ومليئة بالمنافسين الإقليميين. فلو انحصر الأتراك في مرمرة فقط سيفتقرون إلى العمق الاستراتيجي وعدد السكان الكبير الكافي. يمكنهم أيضاً أن يحدوا وصولهم إلى العالم وينكفؤوا على أنفسهم عبر الاكتفاء بنموذج مصغر من البحر الأبيض المتوسط، لكن هذا يتضمن إلغاء العديد من فوائد البحر الاقتصادية. تزدهر منطقة مرمرة بالتجارة، لكنها تجارة انعزالية وتخضع حقيقة لرغبات وخيارات الأتراك، فإذا تحول الأتراك نحو الداخل فإن هذا من شأنه أن يحد من التجارة بين آسيا وأوروبا، وهو دعوة عملية للقوى العالمية كي تتدخل بالمنطقة وتطرد المكونات التي تعيق التجارة هذه.

التعامل مع هذا القصور يحكم تعامل حاكم تلك الأراضي وتوجهاته للتوسع، وكما اضطر اليابانيون سابقاً للتوسع من أجل الحصول على الموارد والأسواق، وكما يضطر الروس للتوسع في محاولة الوصول إلى حدود أكثر أمناً، يجد الأتراك أنفسهم تحت رحمة الآخرين اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً إلا إذا قرروا - الأتراك - أن يخلقوا شيئاً أكبر لأنفسهم.

إنشاء حاجز حاجب في الأناضول

قبل أن ينطلق الأتراك للتوسع في سيطرتهم، عليهم أن يقوموا بتأمين عمق خاص بهم، وهذا يعني أن عليهم السيطرة على الأناضول. وكما شرح سابقاً، فإن منطقة مرمرة هي المنطقة الغنية والموحدة المواجهة للخارج، وهو لا ينطبق على باقي الأراضي ضمن تركيا الحديثة، اي شبه جزيرة الأناضول.

الأناضول إلى حد ما جافة وأكثر وعورة إذا ما قورنت بمنطقة مرمرة، وبذلك فإن تكلفة رأس المال اللازم للبنية التحتية والزراعة كبيرة جداً. وعادة ما تتواجد في مناطق شبه الجزيرة ثقافة بحرية، فيما تمتاز شواطئها بالسلاسة مسببة بذلك تحديداً للموانئ الجيدة عليها. هذا بالإضافة إلى ارتفاع الجبال الشاهق بمحاذاة الساحل على العكس من منطقة مرمرة، وهناك أيضاً بعض المناطق النائية التي تحتاج إلى تطوير معين حتى تستفيد من إمكانية الوصول البحري.

وبالتأكيد هناك استثناءات ملحوظة. مثل الجيوب الساحلية المسطحة في مناطق أضنة وأنطاليا، لكنها محدودة ولا يمكن أن تشكل هوية كاملة للساحل. وديان الأناضول مرتفعة كذلك، وهي أكثر حدة وأضيق من تلك التي في الطرف الغربي لشبه الجزيرة، هذه العوامل بلا شك تشجع على تنمية واستقلال ثقافات محلية خاصة وهو ما يعقد مسألة السيطرة المركزية على تلك المناطق. وبناء على ما سبق فإن الأناضول قليلة السكان وضيقة وقليلة الأموال - وكذلك معزولة إلى حد ما - إذا ما قورنت بمنطقة بحر مرمرة الغنية برؤوس الأموال والمنفتحة على الخارج.

ولهذه الأسباب لم يعط الأتراك مسألة السيطرة على الأناضول كثيراً من الأهمية في الأوقات المبكرة من نمو دولتهم، فتكلفة الأمر ببساطة تفوق الفوائد المجنية منه، لكنهم في نفس الوقت كانوا بحاجة للتأكد من أن سكان الأناضول لن يقوموا بأي مدهامة مناطقهم الأساسية والمحورية، بالإضافة إلى ضمنا عدم استخدام أي امبراطورية أخرى للجسر البري الخاص بالأناضول للوصول إلى بحر مرمرة. والحل كان بخلق حاجز مانع للمناطق ما وراء الطرف الشرقي من الوديان التي تصب في بحر مرمرة وبحر إيجه، وفي هذه الحالة لا يعد الموقع على وجه التحديد مهماً للغاية لكن ووفق معظم المقاييس فإنه من الأفضل أن يكون كتلة قريبة من الطرف الغربي من شبه الجزيرة، أي أكثر من ثلث الطريق أسفل طول شبه الجزيرة، لأنه كلما تحرك أحد في مناطق شرقي الأناضول يوغل في المناطق المرتفعة والجافة والأكثر وعورة من غيرها.

الفوائد الاستراتيجية لهذه الكتلة الحامية غير محدودة أبداً، وبشكل عام، من الصعب السيطرة على الأناضول وتطويره ومن الصعب أيضاً شن غزوات من خلاله. وبشكل عام، تساهم الكتلة الحامية في الأناضول بحماية تركيا من أي هجوم أو غزو آسيوي، وبالتالي يمكن استخدام الأناضول في هذه الحالة كمنطقة عازلة حقيقية تسمح للأتراك بالتركيز على المراعي الغنية في أوروبا.

التوسع وصولاً إلى نهر الدانوب ثم فيينا.

يعد وادي الدانوب النقطة الأولى المنطقية لأي توسع كبير يقوم به الأتراك ويعود ذلك لأسباب عديدة فأولاً، يبعد نهر الدانوب 350 كم فقط عن بحر مرمرة، وهو أقرب وادي نهر قريب بالنسبة للبحر. وثانياً، عدم وجود أي قوة بحرية منافسة حقيقية في البحر الأسود. من الصعب الحفاظ على قوة بحرية كبيرة في البحر الأسود - باستثناء تلك القوات الخبيرة - بسبب عواصفه العاتية واضطرابه الشديد، هذا عدا عن أن معظم مناطقه الساحلية وعرة بالإضافة إلى تجمد سواحله الشمالية في فترات الشتاء. و فقط، الأتراك يملكون السواحل تلك الخالية من الجليد بالإضافة إلى الطقس الجيد والموانئ المتطورة في المياه العميقة (غالباً على بحر مرمرة) والتي تساهم في المحافظة على منافسة مستمرة في المنطقة، وتحقق التفوق العملي البحري لتركيا. ونتيجة لذلك، يسهل على الأتراك الاستفادة من الخبرات البحرية لدعم المكاسب الأولية شرق البلقان. (النقل المائي أكثر كفاءة من النقل البري، سواءً تعلق ذلك بالبضائع التجارية أو العسكرية). وثالث هذه الأسباب تنبع من كون نهر الدانوب جائزة رائعة، فهو أطول نهر في المنطقة وبمياه صالحة للملاحة على طول الطريق وصولاً إلى جنوب ألمانيا، وبالطبع تنتشر على ضفافه مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الكبيرة.

يوجد هناك أربع نقاط دفاعية طبيعية يمكن للأتراك أن يستخدموها لجعل دفاعهم عن أي منطقة يسيطرون عليها ذا كفاءة عالية، أول هذه النقاط هي ما يعرف حديثاً ببلغاريا، فجبال البلقان التي تعبر وسط بلغاريا من الغرب وصولاً إلى الشرق وجبال الريلا والرودوب التي تقطع مناطق جنوب غرب بلغاريا تفصل جنوب شرق أوروبا بفعالية كبيرة عن باقي مناطق القارة. وببساطة يمكن للأتراك أن ينطلقوا من مرمرة ويتحركون بسهولة وصولاً حتى وادي نهر ماريتزا وصولاً إلى المنطقة المحصنة المعروفة بمدينة صوفيا الآن و عبر هذا التحرك يمكنهم بسهولة السيطرة على قطعة كبيرة من

الأرض تتساوى مساحتها مع مساحة الأرض المحيطة ببحر مرمرة وكل ذلك دون الحاجة إلى القلق حيال تدخل قوات من خارج المنطقة بشكل فوري بسبب الحواجز المذكورة.

النقطة الدفاعية الثانية هي في مكان التقاء البحر الأسود مع منطقة الكاربات إلى الشمال مباشرة من دلتا نهر الدانوب حيث توجد المستنقعات وهو ما يعرف الآن بمولدوفا. هذا الموقع غالباً ما يشار إليه باسم " فجوة الصرب ". تسمح طبيعة تلك المنطقة للأتراك بتركيز القوات هناك بما يؤجل أي قوة تسعى للوصول مباشرة إلى السهول الأوراسية، ويعد الموقع دفاعياً بامتياز خاصة إذا ما توفرت له سبل دعم جيدة من القوات البحرية التركية و استخدمت الحواجز الطبيعية فيه بشكل ناجح.

النقطة الثالثة هي وادي الدانوب نفسه بمحاذاة النهر حيث تلتقي ما نعرفه بصربيا ورومانيا وبلغاريا اليوم، تلتقي عند هذه النقطة كل من جبال البلقان البلغارية والكاربات الرومانية مع نهر الدانوب لتشكل ما يعرف بباب الحديد الشهير، وهي سلسلة من المنحدرات القاسية والمستنقعات المائية التي تحول دون مرور أي أحد سواء عبر البحر أو البحر. تأمين هذا الموقع يمنع تقدم أي قوة غرب البلقان. وعبر تحكم الأتراك بالمواقع الدفاعية الثاني والثالث يمكن لهم التحكم بسهولة وضم المناطق الخصبة في تلك المناطق وهي ما يعرف اليوم بمناطق شمال بلغاريا وجنوب رومانيا.

الحاجز الأخير والأكثر أهمية هنا هو النقطة الدفاعية في مدينة فيينا، حيث تقع في الفجوة بين منطقة الكاربات وجبال الألب، وفي حال نجح الأتراك في تأمين فيينا فإنها بالإضافة إلى بيساريا تشكل حاجزاً شديداً الفعالية ضد أي قوة أوروبية قادمة من الشمال.

المشكلة الحقيقية تكمن في الوصول إلى فيينا، فعلى العكس من المساحات المختلفة التي يمكن للأتراك السيطرة عليها بشكل جزئي وصولاً إلى هذه النقطة، تقع مقاطعة "بانونيا" - مقاطعة رومانية- بين باب الحديد وفيينا. وسهل بانونيا هذا وحده أكبر مساحة من جميع الأراضي التي يستولي عليها الأتراك في طريقهم إليه وتتقاطع فيه سلسلة من الأنهار المفيدة - أحدها الدانوب وليس الوحيد فقط. وهو بلا شك قيم بحد ذاته للاحتفاظ به بعيداً عن أهداف أي غزو آخر.

لكن مشكلة تلك المنطقة أنها مليئة بالسكان، فخصوبتها لا مثيل لها ما أتاح لها استضافة عدد كبير من السكان، وبالتالي فإن القوى المحلية - العاصمة الغنية القادرة على توفير دفاع قوي عن نفسها- وبالتالي ستبسط سيطرتها على تلك المنطقة بكل هدوء. علاوة على ذلك، تملك المنطقة عدداً من الحواجز الداخلية - بين المياه والجبال- التي تحول بدورها دون المناورات العسكرية وتشجع استقلال كثير من الأعراق المختلفة (في العصر الحديث انتشر هناك الكروات والصرب والمجريين). وللزيادة في تعقيد الأمور، الحافة الشرقية من بانونيا تشكل وسيلة انتقال إلى ترانسيلفانيا، وهي منطقة فريدة من نوعها تختلط فيها الجبال بالسهول والأنهار المعزولة وتوفر مجموعة من الغرائب الجغرافية والجبال التي ينتشر عليها الكثير من السكان. وبمزيج من الثراء في السهول والممرات المائية والإنقسام السياسي عن التضاريس الأخرى يمكن أن تشكل منطقة بانونيا فخماً لتحطيم وتدمير حلم الامبراطورية المحتمل - خاصة وأن العمليات التركية العسكرية يجب أن تمر عبر بوابة الحديد بمحاذاة القوى الأوروبية الشمالية التي تعلم بشكل كبير مدى أهمية فيينا لدى الأتراك. ولذا، فيينا ليست قلعة استراتيجية فحسب، بل هي الباب الذي يمكن أن يتأرجح في كلا الاتجاهين.

في النهاية، ثبت أن الحاجز الرابع الاستراتيجي كان بعيداً عن متناول الأتراك العثمانيين، حيث فشلت حملتين عسكريتين واسعتي النطاق في تأمين فيينا. ونتيجة لذلك تمكن الأوروبيون من استنزاف الامبراطورية العثمانية عبر مناطق بانونيا وهو ما ساعد على بدء الانسحاب العثماني من أوروبا وصولاً إلى سقوط الامبراطورية في نهاية المطاف.

THE OTTOMAN EMPIRE'S DANUBIAN EXPANSION



التوسع العثماني في الدانوب

تطوير النظام السياسي والاقتصادي لدمج الشعوب المحتلة

شأنها شأن معظم الامبراطوريات، سعت الدولة العثمانية بسرعة كبيرة لتطوير وسيلة للتعامل مع نجاحاتها. صحيح أنها فشلت في السيطرة على فيينا، لكنها نجحت في الوصول إلى الحالة التي تمكنها من القيام بمحاولة للسيطرة على المدينة الحصينة، وهو ما تم عبر سيطرة الأتراك على مساحات شاسعة من الأراضي. وبالفعل، منحت منطقة الدانوب وما دون باب الحديد الأتراك العثمانيين أرضٍ مفيدة بمساحات شاسعة تمثل ما يصل إلى خمسة أضعاف مساحة الأرض المفيدة حول بحر مرمرية. وحين سيطروا على مناطق بانونيا تمكنوا من مضاعفة مساحة تلك المناطق الخصبة مرة أخرى لتصبح مساحتها أكبر من كل أراضي الامبراطورية الخصبة الأخرى.

كانت المشكلة في منقطة بحر مرمرية متمثلة بصعوبة تهجير الشعوب المهزومة حتى لو أرادت هذه الشعوب الهجرة - فافتقار الدولة إلى السكان بشكل كبير يحول دون إعادة تعبئة الأماكن المفرغة عبر التهجير. وكانت الأراضي التي احتلها الأتراك واسعة جداً بشكل لا يمكن ببساطة الاعتماد على اليد العاملة التركية فقط، خاصة وأن الأتراك يفتقدون إلى القوة البشرية العاملة بل وإلى مهارات إدارة الأراضي التي سيطروا عليها.

الروس على العكس من الأتراك، امتازوا بامتلاكهم لعدد كبير من السكان يفوق أعداد الشعوب التي غزوها، وبالتالي كان بإمكان الروس حكم المناطق بأنفسهم أما الأتراك فقد كانوا قلة ضمن هذه المقارنة. وبهذا، احتاج الأتراك لسكان المناطق هذه سواء من أجل الاستفادة من الأراضي وزيادة إنتاجيتها أو حتى من أجل قيادة الجيوش. وهنا كانت قلة العدد التركي تعني أن سكان البلاد المفتوحة يجب أن يكونوا جزءاً من الامبراطورية، والمفتاح هناك لم يكن عبر الاستغلال ولكن عبر التكامل.

وكانت النتيجة أول نظام حكم متعدد الأعراق بشكل حقيقي في العالم (يعكس الامبراطورية الواسعة المتعددة الأعراق). وعبر هذا النظام منحت السلطات الموجودة مسبقاً حرية كبيرة في إدارة سكانها طالما استمروا في ولائهم للامبراطورية. وتبع ذلك تعزيز هيمنة السلطات المحلية حتى أنها في بعض الحالات كانت تجمع ضرائبها الخاصة بها مقابل دفع جزء منها للإمبراطورية والالتزام بمشاركة العثمانيين في مجالات الدفاع والسياسة الخارجية.

حفظت قطاعات كاملة من المدن لجماعات عرقية معينة، وحكم المسلمون مختلف المقاطعات عبر تعاليم الشريعة الإسلامية والقوانين المحلية التي تمتلك تأثيراً معيناً في كل مكان. وفيما يتعلق بالديانات المختلفة عن ديانة الأتراك المهيمنة "الإسلام السني" فقد تعم التعامل معها باحترام وغالباً ما منح الزعماء الدينيين المحليون سلطة قانونية بشكل علماني لتعزيز مواقعهم. بل إن اختيار كبار المسؤولين العاملين في اسطنبول - وليس المسؤولين المحليين فحسب - كان يخضع لنظام اختيار من قبل السكان والأعراق المختلفة. وحسب التقاليد، "الصدر الأعظم" - ثاني الأشخاص نفوذاً في الدولة - لم يكن تركياً أبداً، بل إن القوة العسكرية التي تتفاخر بها الامبراطورية "الإنكشارية" كانت تتشكل من مقاتلين غير أتراك بالأساس، وبلا شك كان الأتراك واضحين للغاية في هذا المجال. وفي حال تعارض القانون التركي \ الإسلامي مع القوانين المحلية \ المسيحية فإن الأمور ستسير في صالح تحكيم قانون الدولة الإسلامي \ التركي، لكن وبدون أي نقاش أو جدل، يجب أن نقر بأن اسطنبول منحت نظام حكم للشعوب المختلفة تحت سيطرتها بما وفر لهذه الشعوب أسباباً قوية للتعايش مع الدولة والعمل معها والربح عن طريقها بل وحتى الموت في سبيلها.

لم يتعامل العثمانيون مع سكان البلاد المفتوحة على قدم المساواة، لكن يمكننا ان نستنتج أن الأراضي في البلقان لم تكن جميعها بمثابة الجوائز المطلقة للعثمانيين، حيث شكلت سهول حوض نهر الدانوب الجوهر الاقتصادي والفكري للإمبراطورية، لكن البلقان أكبر من تلك السهول الجميلة المفيدة بكثير. فشبه جزيرة البلقان تملك عدداً لا بأس به من الجبال - وسكان الجبال، أبرزهم اليونان والألبان والكروات الجنوبيين والصرب الجنوبيين والبلغار الغربيين. لم تعش هذه الشعوب في مناطق خصبة شكلت مطامع للأتراك، والأراضي الجبلية التي يعيشون بها كانت مكلفة أكثر مما يمكن أن نتصور أن بها فائدة للأتراك. وبالتالي، كان تطوير هذه المناطق أشبه بالجهد الذي سينكر لاحقاً، والمخاوف الأمنية التي ارتبطت بها كانت شبيهة بتلك المخاوف المرتبطة بالأناضول نفسها. رأى الأتراك أنهم بحاجة لدمج هؤلاء الناس في المجتمعات الجبلية داخل المجتمع العثماني، وكانت معاملة الأتراك معهم كانت تختلف إلى حد ما عما كانت تتم به معاملة باقي الشعوب التي تم غزوها، وبطبيعة الحال، تمكنت هذه المجموعات من الارتقاء داخل المجتمع العثماني، لكنها بفعلها ذلك لم تكن تقوم إلا بمهمة واحدة وهي "تثبيت حكم العثمانيين".

ضبط وحماية القرم

تشكل أراضي نهر الدانوب المناطق الوحيدة التي يمكن السيطرة عليها بسهولة وتشكل أيضاً مكسباً مربحاً لأي كيان يقوم على بحر مرمرة. بعد هذه النقطة، يصبح السؤال الملح متعلقاً بالدفاع الاستباقي، وأي الأماكن التي يمكن للأتراك السيطرة عليها استباقياً لمنع القوى الأخرى من تهديد الأساس التركي في بحر مرمرة أو أراضيها في البلقان. فبينما، لو تم

السيطرة عليها ستحل المشكلة فيما يتعلق بمناطق سهل الشمال الأوروبي. وهذا يترك أمام المنافسين احتمالين آخرين، الأول مناطق السهوب الأوراسيوية والثاني البحر الأبيض المتوسط.

حل مشكلة السهوب الأوراسيوية أسهل وأرخص بكثير من حل المشكلتين الأخرتين (فيينا والبحر الأبيض). فهذه السهوب تمتد وسط سهل فسيح بدون انقطاع ابتداءً من بوردو في فرنسا وصولاً إلى تيانجين في الصين. وعلى مدار التاريخ، حاولت العديد من القوى مثل أسبانيا وفرنسا وألمانيا وبولندا وروسيا ومنغوليا والصين، حاولت بشدة للسيطرة على هذا الفضاء، وتركيا بالذات كانت تعيش حالة من قلة عدد السكان وهو ما يعني أن السيطرة الكاملة على هذه السهوب كانت ضرباً من الخيال. لكن الاستراتيجية الأكثر فعالية للحد من قدرة هذه المنطقة على التدخل في مناطق البلقان والبحر الأسود والاناضول كانت عبر التأكد من أن حاكم هذه السهوب - تقليدياً روسيا - يعيش في موقف دفاعي مستمر، والقطعة الثمينة التي تجعل هذا الخيار فعالاً للغاية كانت شبه جزيرة القرم.

يصل حجم شبه جزيرة القرم إلى نفس حجم منطقة بحر مرمرة، وتتصل بالبر الرئيسي عبر طريق بشكل برزخ بعرض 3.6 كم فقط، وهذا يعني أن حملة عسكرية واحدة شاملة قادرة على السيطرة على تلك المنطقة. يضاف إلى ذلك ميزة القرم بقدرته على تقسيم مناطق شمال البحر الأسود إلى قطعتين، وهو ما يحول دون نجاح معظم التحركات العسكرية أو التجارية مهما كانت قوة القوات القادمة عبر مناطق الشاطئ الشمالي من البحر الأسود.

تشرف شبه جزيرة القرم على مصارف نهر الدون بشكل كبير، وبعد هذا النهر أحد الممرات المائية القليلة الصالحة للملاحة داخل دائرة النفوذ الروسي. تسمى المياه الواقعة بين شبه جزيرة القرم ودلتا نهر الدون ببحر آزوف، تتجمد هذه الممرات المائية المالحة أيضاً خلال فصل الشتاء (نهر الدون أيضاً يتجمد خلال فصل الشتاء في معظم السنوات). وبالتالي، يمكن لأي منشأة عسكرية تركية محدودة نسبياً في شبه جزيرة القرم تدمير أي قوة بحرية روسية موسمية تحاول الخروج من نهر الدون بسهولة شديدة. هذا عدا عن أن بناء السفن كان أمراً مستحيلًا حتى وقت قريب في ظل ظروف الجليد بالمياه المحيطة بتلك المنطقة، وهو ما يحد الروس ببضع أشهر للإعداد والتجهيز بينما يحوز الأتراك ميزة دمج قوات أكبر وأفضل تدريباً في جميع منافذ المياه الدافئة حسب الحاجة. هذا الأمر يعني أن أي عملية تجارية أو سفر تنتقل من النهر إلى البحر الأسود يجب أن تلتزم بأي بمهانة أي مجموعة تسيطر على شبه جزيرة القرم.

أخيراً، سمح استخدام شبه جزيرة القرم من قبل الأتراك كقاعدة لهم على مداهمة مناطق الساحل الشمالي من البحر الأسود بانتظام. وامتاز الأتراك بقدرة فائقة على التسبب بالإضرار بالأصول الروسية في أي وقت يشاؤون، ورغم معاناتهم من بطء الحركة إلا أن قواتهم البرية كانت تمتاز بتفوق عالٍ للغاية ما أتاح لهم تحقيق هذا التفوق مراراً.

إنشاء مرافق بحرية في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط

الاحتمية الأخيرة لتركيا تتمثل في تكرار استراتيجية القرم في مناطق شرق البحر المتوسط. ولسوء حظهم، لا يملك البحر المتوسط مكاناً واحداً سحرياً يعمل كالمفتاح لبسط السيطرة على البحر، لكن البحر المتوسط يملك مناطق مهمة يمكن لها أن تشكل فوائد اقتصادية كبيرة وبالتالي تشكل خطة للتحرك هناك.

المرافق البحرية في بحر إيجه - تبلغ ذروتها في جزيرة كريت - توفر قدراً من الأمن لجوهر تركيا في مرمرة، وبالإضافة إلى جزيرة قبرص سيسطر الأتراك على كل قاعدة بحرية رئيسية محتملة في المنطقة، بما يسمح لهم بالسيطرة على تشغيل وعمل مناطق وادي السويس، ووادي النيل وصولاً إلى مكة المكرمة وباقي الحجاز وربما أبعد من ذلك. وبمجرد تأمين

مناطق شرق المتوسط، تتجه عيون الأتراك صوب شبه جزيرة "شارك" - تونس في العصر الحديث- بالإضافة إلى مالطا وصقلية بما يتيح لهم اعاقاة إمكانية الوصول إلى مناطق شرق البحر المتوسط تماماً.

التوسع السابق يختلف عن عمليات التوسع في مناطق الدانوب أو القرم. فالاستفادة من أي توسع في البحر المتوسط غير واضح بذاته كما هو الحال في الدانوب وليس رخيصاً أبداً كما هو الحال في القرم. التوسع في الدانوب كان طبيعياً، فهم توسع قاد إلى إضافة مكون جغرافي وسكاني ثم لحقه المكون التالي وهكذا، وبني الأتراك عملياتهم واحدة تلو الأخرى بشكل طبقات وفق الحواجز الجغرافية في تلك المنطقة، وهو ما أتاح لهم التزود بالأغذية المحلية ورؤوس الأموال والجنود للاستمرار في التوسع. فيما يسمح القرم للأتراك بإلحاق أكبر ضرر بالروس لمدة طويلة وبشكل قليل التكاليف.

منطقة شرق البحر المتوسط أكثر عدائياً وأقل فائدة مقارنة بنهر الدانوب، ولا يوجد في كل البحر المتوسط بقعة واحدة يمكن تشبيهها بشبه جزيرة القرم. بينما تتسم جزر بحر إيجه بقلّة عدد السكان وقلة الموارد وهو ما يجعلها بحاجة للدعم الخارجي. وفي حالة عدم سيطرة تركيا على هذه المناطق، ستستخدم القوى المعادية هذه الجزر للتنقل والاقتراب من العمق التركي. يفوق عدد سكان قبرص عدد سكان بحر إيجه، لكن النقص النسبي للأراضي الصالحة للزراعة فيها يعني أن أي قوة أجنبية تسيطر عليها ستكون قوة احتلالية، فهي لا تملك أراض ذات قيمة ليتم دمجها سياسياً أو اقتصادياً ضمن الكيان المسيطر. وعلى هذا النحو، ستواجه القوى المسيطرة الكثير من التمرد تماماً كما فعلت المحافظات العثمانية المختلفة بانتظام. وبضياح السيطرة على هذه الجزيرة ستتضرر المحافظات المعتمدة على الدعم البحري وتحديداً شمال أفريقيا.

الطبيعة المتغيرة بشدة لتلك المنطقة بين الحرب البحرية والبرية يجعل موضوع إسقاط السلطة في تلك الجزر ذا طابع جدي للغاية ما لم يتم ضمان الأمن والسيطرة على كل تلك الجزر. وحتى لو جرى توحيد تلك المناطق تحت الامبراطورية التركية، فإن أي امبراطورية بنيت على تلك القواعد البحرية ستكون معتمدة تماماً على تلك القواعد البحرية للإمداد. يمكن للأتراك أيضاً إنشاء طرق برية تصلهم بمكة والقاهرة عبر أراضي بلاد الشام، لكن الطرق البرية هذه أكثر تكلفة من الطرق البحرية عدا عن الطبيعة الصحراوية للمناطق الداخلية في الشرق الأوسط والتي تضيف تعقيداً آخر لهذا الخيار الأول يتمثل في أن السيطرة على الجزر تلك وإخضاعها سيكون ذا جدوى أكبر وفق ميزان التكلفة والعائد مقارنة بالمناطق الجبلية التي يسيطر عليها العثمانيون بالفعل، والثاني يتمثل في الشرائح الساحلية الرقيقة التي تشرف على معظم طرق الإمداد على السواحل وهو ما يجعل تلك الطرق عرضة للهجمات إلا إذا كانت القوة البحرية التركية صارمة بشكل كاف لردع أي هجوم عليها.

وبالتالي، فإن مجرد المحاولة لإنشاء امبراطورية في الشرق الأوسط سيتطلب الأمر تكلفة باهظة الثمن، في حين أن منطقة الدانوب غنية بما فيه الكفاية على صعيد الأراضي الزراعية ورأس المال والسكان المشاركين في الدفاع عنها. ولعل هذا يفسر النمو الطبيعي والكبير الذي شهدته مناطق سيطرة العثمانيين في أجزاء الدانوب في حين عانى العثمانيون كثيراً من التوسع الإمبراطوري المفرط في مناطق الشرق الأوسط.



العالم التركي

هناك العديد من المناطق القريبة من بحر مرمرة، والتي رغم فائدتها المحدودة إلا أن الإمبراطورية العثمانية استولت عليها.

سيطر العثمانيون على أراضي منطقة البلقان الغربية والجنوبية، والتي تتوزع بين مناطق البوسنة اليونان اليوم، ولعل هذه السيطرة جاءت لانعدام أي قوة أخرى تنافس بكفاءة للسيطرة على هذه المناطق. حيث أن الأتراك وبمجرد توغلهم في سهل بانونيا تمكنوا من عزل هذه المناطق إلى حد كبير عن باقي مناطق أوروبا، وهو ما سهل تحرك الأتراك باتجاهها وقت فراغهم من المعارك الأخرى. ومع ذلك، استفاد الأتراك من مزايا بعض هذه المناطق، فمنطقة كالبوسنة اليوم كانت بمثابة الممر التجاري المفيد لأوروبا، وببساطة انضمت هذه المناطق للمجال العثماني لأنها لم تملك أي خيار آخر تنظم إليه، وبمجرد أن خسرت الدولة العثمانية منطقة نهر الدانوب انفصلت هذه المناطق أيضاً.

منطقة أخرى كتلك التي تضم حالياً مناطق جنوب أوكرانيا، قلبت سيطرة العثمانيين عليها استراتيجيتهم رأساً على عقب، فعادة كان العثمانيون يكتفون باستخدام شبه جزيرة القرم لتعطيل مقتنيات جنوب روسيا وذلك بالتوازي مع الغارات غير النظامية على السواحل الروسية. لكن بمجرد أن قرر العثمانيون السيطرة على السواحل تلك في منتصف القرن الـ 16، انقلبت الموازين رأساً على عقب، خاصة وأن الروس يقطنون هناك بأعداد كبيرة جداً أكبر من أعداد السكان والجيش. وبشكل عام تسبب هذا التوسع بإحداث نزيف حاد للأتراك ساهم بإرهاق الإمبراطورية بشكل كبير وتسبب في بدء خريفها المرير.

بالمثل، لم تخدم مناطق القوقاز ولا بلاد ما بين النهرين الأغراض الاستراتيجية أو الاقتصادية على نطاق واسع بالنسبة إلى الأتراك، فبالإضافة إلى كون تلك المناطق قاحلة وجبلية إلى حد ما، وبالتالي فإن العائد الاقتصادي منها مشكوك به للغاية هذا عدا عن افتقارها للأمن الصالحة للملاحة ووقوعها في المكان الخاطئ بالنسبة للأناضول. بل إن تطوير تلك المناطق استنزف أموالاً كبيرة من ميزانيات الإمبراطورية، وتسبب أي جهد جدي من العثمانيين في القوقاز لإذكاء الصراع مع الروس واشعال وتيرة المنافسة بشكل لا يمكن تحمله. ومن شأن أي التزام على نطاق واسع لبلاد ما بين النهرين أن يضع تركيا في منافسة واسعة مع بلاد فارس - وهي دولة جبلية يمكن للعثمانيين أن يسيطروا عليها باستخدام عدد كبير من الجنود في حال ما هدأت الحدود الأخرى (وهو نادراً ما كان يحدث). وتفاقت لاحقاً مشكلة توريد الحاميات إلى مختلف المناطق، فعندما استولى الروس على القرم في عام 1783 لم تعد طرق الإمداد البحري للقوقاز مضمونة كما كانت في السابق.

الإمدادات لبلاد ما بين النهرين يمكن أن تنتقل عبر البر حصراً، وعادة ما اندلعت صراعات منتظمة مع القوى الإقليمية وفي حين لم يخسر الأتراك أي معركة هناك بشكل عملي، إلا أن الاستنزاف الطويل تسبب في إضعاف القوى التركية بشكل تدريجي.

مناطق شمال أفريقيا تشكل إضافة ضرورية للإمبراطورية في حال ما تحقق التفوق البحري للإمبراطورية في مناطق شرق البحر المتوسط، وفي حين لا يمكن استغلال نهر النيل - لجمع الثروات - دون الاعتماد على قوة بحرية كبيرة. ومما يثير الدهشة، أن معظم هذه المناطق - باستثناء مناطق البلقان الغربية- سيطر عليها العثمانيون في وقت متأخر من تقدمهم الكبير، وكانت كذلك أولى المناطق التي استسلمت فور ضعف الإمبراطورية.

النقطة المركزية هنا أن تأخر العثمانيين في السيطرة على هذه الأراضي كان لسبب وجيه جداً، فهذه المقتنيات شكلت إضافة محدودة جداً للإمبراطورية من حيث القوة الاقتصادية واستنزفت خزائن اسطنبول إلى حد كبير من حيث تكاليف التطوير والتكاليف الدفاعية لمجرد الاحتفاظ بها فقط. لم تكن هذه المناطق عديمة الجدوى بشكل قطعي، وفي الوقت الذي تسببت به مناطق ما بين النهرين والقوقاز في فضح القوة التركية أمام الفرس والروس، إلا أن هذا أيضاً ساعد في احتواء القوة الروسية والفارسية في كل منطقة، وهنا يكمن الفرق بين القول أن الأمر كان "أقل فائدة" وليس "عديم الفائدة". لكن السيطرة الحقيقية على هذه المناطق لم تكن لتتم لو لم تقدم باقي مناطق الإمبراطورية دعماً كبيراً لهذه المناطق من حيث العتاد والعدد والمال. وعلى عكس منطقة الدانوب، فإن هذه الأراضي لن تدفع كثيراً - ضرائب - وستسعى جاهدة للحفاظ على استقلالها. وهذا يعني أن نجاح الأوروبيين بإخراج العثمانيين من سهول بانونيا والبلقان في نهاية المطاف كان بمثابة فشل للجدوى الاقتصادية للإمبراطورية العثمانية التي وجدت نفسها أمام مناطق مكلفة دون تغطية مالية تعودت عليها من المناطق التي خسرتها لأوروبا.

العصر الحديث: الجوار نفسه

تواجه تركيا عقبتين كبيرتين في طريق تطورها خلال العصر الحديث، أولها صعوبة التوسع والثانية مرتبطة بتغير طبيعة الأتراك.

أولاً: صعوبة التوسع: اختارت تركيا عزل نفسها عن العالم بعد أن خسرت كل شيء تماماً في الحرب العالمية الأولى، فالإمبراطورية ذهبت، واحتاج الأتراك حينها لإيجاد مبرر مختلف لتواجد تركيا، ولم يملكو الكثير من الخيارات حينها. نجحت الامبراطورية العثمانية لأنها تمكنت من الاستفادة من جغرافيتها لتحقيق مكاسب اقتصادية - شكلت الجسر البري بين أوروبا وآسيا والمضائق التركية محتكرة العلاقة التجارية لما يزيد على 300 عام. لكن هذا الامر لا ينطبق على القرن ال 20، فالملاحه في المياه العميقة مكنت أوروبا من الوصول إلى الشرق الأقصى بشكل مباشر، وتسبب ذلك في تطور الأمريكيتين فيما تحولت مناطق شرق المتوسط من مفترق تجارة عالمي إلى مناطق ركود معزولة، ولم تكن تلك المعطيات سوى البداية.

شكلت الكارتان التوأم، الهزيمة في الحرب العالمية الأولى وفترة الكساد الكبير منعطفاً وحشياً في حياة أناس اعتادوا على الثروة والاحترام. نجحت أنقرة في البقاء بعيداً عن الحرب العالمية الثانية، لكن ذلك جاء لأن أي من الأطراف حاول توريطها بها، فلم يطمع أي من الطرفين في التورط بالسيطرة على المضائق التركية أو الايغال في حرب برية بالاناضول بغية تأمين هذه المضائق.

ومع حلول العام 1946، واجهت تركيا قائمة من الخيارات أخذت بالتقلص لتنحصر بخيار أوحده كان هو باختصار الاتجاه للتحالف مع الغرب. فالاتحاد السوفييتي كان قد تقدم بقدر ما تراجع تركيا خلال تلك الفترة، وقبل نهاية الحرب العالمية الثانية كانت القوات الروسية تتمركز على الحدود التركية مع القوقاز والبلقان. لاحقاً، امتلكت موسكو مستشارين عسكريين في كل من سوريا والعراق، وبعد أن خسرت مكانها كمركز للتجارة العالمية وجدت تركيا نفسها محاطة ببعض الاقتصادات الأقل ديناميكية والأكثر انغلاقاً في العالم وبالتالي باتت تسيطر على مفترق طرق للاشي عملياً.

الطريق الوحيد نحو الثروة بالنسبة للأتراك كان عبر التكامل الاقتصادي مع أوروبا، ولكن التقليد التركي سيتغير الآن ليصبح عبر التكامل عبر الممر المائي السوفييتي الداخلي - نهر الدانوب. وبشكل عام، كانت أي تنمية اقتصادية يسعى الأتراك لإنجازها تمول فقط عبر منطقة مرمرة، لكن عدم وجود شركاء تجاريين مباشرين يعني أن التجارة والتنمية لا يمكن لها الاستمرار وفق الشروط التي تريدها أنقرة. ولمواجهة هذا التراجع في الاقتصاد والخلفية الأمنية والتاريخية التي تملكها تركيا ضد السوفييت الذين كانوا يدعمون القوات المتمردة داخل تركيا، لم يكن من المستغرب توجه تركيا إلى أن تخضع للوصاية الغربية والانضمام لأول مرة لحلف شمال الأطلس والذي جاء بعد انضمامها لما يعادل منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، وببساطة لم يكن لدى تركيا أي خيارات أخرى قابلة للتطبيق في هذا الصدد.

مع نهاية الحرب الباردة تطور الجوار التركي مجدداً، وهذه المرة بات يذكرنا بالأيام الأولى للتوسع العثماني. ففي السنوات الأخيرة من الحرب الباردة، بدأ التواجد السوفييتي - السيطرة إن صح التعبير - على أكثر الحدود مع تركيا بالزوال نسبياً. وفي الفترة نفسها، اندلع ما لا يقل عن 7 حروب محلية في البلقان والقوقاز في حين أطلقت أمريكا عاصفة الصحراء ضد العراق. وبالتالي بدأ الجوار التركي بالتحرك بعيداً عن التحجر الذي شاب الفترة السابقة وباتت المجالات الجغرافية مفتوحة أمام القوى الكبرى المختلفة بهدف إعادة صياغة أجواء نفوذها الخاصة بها.

واليوم استعادت روسيا نشاط الاتحاد السوفياتي السابق، وبات الاتحاد الأوروبي يناقش خيار استيعاب مناطق غرب البلقان، والأمريكان والفرس يتجادلون حول ميزان القوى في مناطق ما بين النهرين. وفي كل هذه الأسئلة ينظر إلى تركيا على أنها لاعب ثانوي في أحسن الأحوال. الأوروبيون يعتبرون تركيا دولة مستهلكة بالدرجة الأولى، وربما تكون مهمتها العظمى بالنسبة للاتحاد الأوروبي منحصرة بكونها دولة لعبور الطاقة من روسيا. عودة الاتحاد السوفياتي عبر روسيا استهدفت أذربيجان بشكل جزئي، وهي المنطقة الوحيدة من دول ما بعد الاتحاد السوفياتي التي تمكنت تركيا من إحراز تقدم معين فيها منذ عام 1992. و فقط وحدها الولايات المتحدة من تتصور وجودا لدور تركي خارج حدودها، وحتى يمكن أن يكون هذا الدور على شكل وكيل للمصالح الأمريكية في المنطقة، وكان كذلك في العراق وفي مناطق أخرى على نطاق أوسع. ولقوة بمثل هكذا تاريخ امبراطوري فإن التغييرات المهولة هذه تشكل تهديداً وفرصاً واقعية بشكل متساوي.

ومع ذلك لا تزال تركيا موجودة كما هي، بل باتت على وشك الظهور على الساحة العالمية. وأصبح هدوء الأتراك خلال الـ 90 عاماً الماضية حالة تتجاوز المصالح الجيوسياسية، لتصبح نقطة مفيدة في خيارات تركيا واقتصر علاقاتها على جيرانها. ترى كثير من القوى التي خلقت أن الاحتواء هو الخيار الأمثل مع تركيا في عالم ما بعد الحرب الباردة، لكن تركيا المجانية لم تعد متاحة للشراكة مع جيرانها المباشرين الأوروبيين. وأصبحت تركيا مع حلول العام 2010 قادرة على أن تغطي على جيرانها وهو ما يقوم به الأتراك بكل سهولة لإنهاء عزلتهم، فهم أيقنوا أن هذه العزلة ستؤدي بهم إلى الهلاك وأيقنوا أنهم أمام خيار التوسع أو الموت تماماً كما كان الأمر في وقت مبكر من أيام الدولة العثمانية.

ولذا فإن إعادة الظهور التركي للوجود يستوجب القيام بعدد من الأمور المختلفة غير السهلة، وحتى الخيارات الواضحة للتوسع والتحديات والمخاطر المختلفة. فالبلقان هي النقطة الأكثر أهمية هنا، ولكن لا يمكن إهمال أن البلقان موطن لعدد لا يقل عن 12 عرقاً رئيسياً من السكان الأصليين، وهي المجموعات المختلفة كالبوسنيين والصرب والألبان واليونانيين. ومع استثناء منطقة وادي الدانوب، تتقاطع منطقة البلقان مع سلاسل الجبال والغابات وهو ما يخلق حالة من الفوضى في المنطقة التي لا تملك سلطة محلية واحدة يمكن أن تسيطر على الآخرين. وتقريباً، تسعى كل واحدة من العرقيات الـ 12 للتقدم بعرض معين من أجل تحقيق التفوق على العرقيات الأخرى، والآخرين الذين لا يملكون قوة سيسعون للاشتباك مع القوة المهيمنة المدعومة بشكل أساسي من الخارج. ولا يمكن اعتبار أي مجموعة من هؤلاء فقيرة من حيث امتلاك الموارد المؤهلة لها من أجل العمل وتحقيق السيطرة أو إزعاج المسيطر. وبشكل عام، تسببت المنطقة تلك بإشغال كبير لأي امبراطورية تحكمها، وباتت معظم دولها الآن ضمن دول الناتو وهو ما يعني أن قدرة تركيا على استعادة فضائها هناك محدودة للغاية ما يجعل تركيا تخسر جزءاً كبيراً من المنطقة التي تعد بالنسبة لها أفضل من محيطها الحالي كثيراً.

هناك القوقاز أيضاً والذي يضم الجورجيين والأرمن والأذر - الذين لا يملكون أي دوافع لاحترام بعضهم البعض - هذا عدا عن الروس والفرس. والسلاسل الجبلية الرئيسية في القوقاز عبارة عن موطن لعشرات من المجموعات الصغيرة، وكثير منها منعزل في معاقل جبلية صغيرة، ولعل أكثر شهرها الشيشانيون. وبالمقارنة مع دول البلقان، تشكل مناطق القوقاز بيئة جبلية أشد وأكثر حدة وهو ما يجعل فرص الثروة المتاحة أقل من البلقان بكثير. وعلى النقيض من البلقان لا تشرف القوقاز على حافة أغنى قارات العالم وليست محطة على الطريق التجاري العالمي بل إن موقعها - القوقاز - على مقربة من السهوب الأورآسيوية جعلها محطة للعديد من الغزاة. هذه الأسباب ليست سوى مجموعة محدودة من المعطيات التي تفسر تأخر السيطرة العثمانية على هذه المناطق، وتشرح سبب عدم منطقيّة السعي للسيطرة على هذه المناطق من قبل تركيا الآن.

وأخيراً هناك المنطقة التي من المحتمل أن يركز الأتراك اهتمامهم عليها أكثر من غيرها وهي بلاد الشام، صاحبة الجغرافيا البسيطة ظاهرياً - شريط ساحلي رقيق مدعوم بسلسلة من الجبال - لكن المفتاح هنا ليس بهذه البساطة رغم بساطة الجغرافيا. فهناك العديد من القمم في جبال لبنان، وهناك حقيقة مفادها أن مصارف نهر الأردن لا تتجه إلى الساحل ولكنها تتوجه نحو البحر الميت غير الساحلي وهو ما يعقد كثافة الهياكل العرقية في المنطقة. لبنان الصغير وحده موطن لما لا يقل عن 18 جماعة طائفية معترف بها، ناهيك عن التنوع والاختلاف السياسي في كل من سوريا والأردن وإسرائيل. يمن للقوة البحرية أن تسيطر على الشريط الساحلي - كما فعل الصليبيون قديماً- ويمكن للتحالفات مع بعض الجماعات المحلية ضد الأخرى أن يساهم بشكل أو بآخر في إسقاط السلطات الداخلية هناك. ولكن لا يمكن أبداً غزو المنطقة بنجاح، فهناك مجموعة كبيرة من المصالح المتضاربة مع العديد من المجموعات الأخرى. وعلى العكس من البلقان لا يملك المشرق العربي شريان اقتصادي واضح ولا حتى حواجز جغرافية حقيقية يمكن لها أن تفصل منطقة عن الأخرى بشكل كامل. فالجبال هناك ليست عالية بما فيه الكفاية لتوفر حواجز حقيقية فاصلة ونهر الفرات منح ممرأ واسع بحيث يمكن للقوى القادمة من بين النهرين وفارس أن تلعب لعبتها في الشام من وقت لآخر.

لكن على العكس من البلقان والقوقاز، تهرب القوى العظمى من بلاد الشام، فالأمريكيون يغادرون والفرس يفتقرون للقدرة الحقيقية على السيطرة على هذه المناطق وإسرائيل لا تملك أي مصلحة في توسيع أراضيها. يمكن قياس أسباب انسحاب وتراجع القوى العظمى من هذه المنطقة، وستفيد بكل تأكيد الأتراك في دراسة خياراتهم. فالشرق الأوسط من إيران حتى المغرب، يملك اقتصاد لا يتجاوز حجمه ثلاثة أرباع حجم الاقتصاد الإسباني (وفق تقديرات 2011) مع عدم اغفال أن هذه المساحة المذكورة يتجاوز حجمها حجم أوروبا بأكملها. ومع ذلك، يمكن النظر إلى المنطقة على أنها نقطة بداية جيدة للأتراك من جعل موطئ قدم لهم في الساحة الدولية وتمهيد طريق عودتهم إلى الساحة الدولية بعد غياب استمر لأكثر من 90 عام، لكن عليهم ان يوقفوا أن هذه المنطقة والسيطرة عليها لا يشكل خياراً جيداً لاستلهام التجربة وأخذ دفعة للانطلاق والتحول نحو قوة عالمية مؤثرة، فميزان التكلفة والفوائد عالٍ جداً، وهي تكلفة لم ينسها الأتراك حتى الآن فحطام إمبراطوريتهم السابقة لا يمكن أن يزول من امام أعينهم أثناء نظرهم لهذه المنطقة.

ثانياً: تركيا المختلفة: التحدي الثاني الذي يواجه تركيا في طريق تطورها متعلق بتغير طبيعة الأتراك والذي جاء بسبب التحولات في الجغرافيا السياسية للبلاد.

فتركيا الحديثة تملك قليلاً من الأراضي التي كانت تاريخياً ضمن دائرة نفوذ الامبراطورية وفقدت شبه جزيرة القرم لصالح روسيا في أواخر القرن الـ 18 والبلقان ابتعد عنها بشكل تدريجي في القرن الـ 19. وخسرت الأراضي العربية في وقت مبكر من القرن الـ 20. ولم تحتفظ تركيا بعد ذلك سوى بقطعة واحدة من الأراضي غير الأساسية " شبه جزيرة الأناضول".

وعلى العكس من باقي المناطق التي وقعت تحت سيطرة العثمانيين وقبلهم البيزنطيين، كانت هضبة الأناضول موضع شك عالي من حيث فائدة الاستخدام. فهي تفتقر إلى الأهم القابلة للاستعمال مثل البلقان ولا تملك قيمة استراتيجية واضحة مثل شبه جزيرة القرم ولا يمكن اعتبارها طريقاً أفضل من بلاد الشام، بل حتى أنها لا يمكن أن تصل إلى الاكتفاء الذاتي الغذائي كما في مناطق ما بين النهرين، فالأرض هناك تصبح أكثر حدة وجفافاً ووعورة حال الوصول إلى أقصى الشرق في شبه الجزيرة. وباختصار تنخفض جميع فوائد منطقة بحر مرمرة بمجرد الانتقال إلى الشرق وصولاً إلى أن تختفي تماماً في مناطق القوقاز وفارس. ونظراً لارتفاع المنطقة والوعورة وطبيعة المحيط فإن تطوير الأناضول يصبح ذا نفقات ضخمة مع قليل من العوائد المفيدة.

لقد تغيرت تركيا والأتراك بشكل جذري، فالتزاوج الذي حصل بين مناطق بحر مرمرة الغنية ومناطق الأناضول الفقيرة حبسهم عن العالم لما يزيد عن 90 عاماً.

أولاً، ظهرت قضية ميزان الطاقة، والتي لم تكن موجودة أبداً في أيام الامبراطورية العثمانية بسبب فقدان تركيا الحديثة للجزء الأكبر من إمبراطوريتها فيما بعد عام 1920 بحرمان رأس المال المتولد في منطقة بحر مرمرة من القدرة على الاستثمار في مناطق أخرى غير مرمرة والأناضول وهو ما تسبب بالشلل العثماني خلال الحرب الباردة وما بعدها. وعلى مدى ثلاثة أجيال، لم تتوجه سوى الاستثمارات التركية إلى مناطق الأناضول وهو ما تسبب ببطء الاستثمار في مجالات البنية التحتية والتعليم والتحضر، وبطبيعة الحال توسعت الأناضول لتسيطر على طبقة التجار وتجاوزت ذلك لتخلق بيروقراطيات تركية في قوات الجيش والشرطة. ومع حلول العام 2000، نضجت القوة الثقافية والاقتصادية في الأناضول بما فيه الكفاية لتسعى للسيطرة على مناطق بحر مرمرة والإمساك بمفاصل الدولة التركية بنواحيها السياسية والثقافية والاقتصادية والعسكرية. وبالفعل سيكون من التبسيط بمكان القول أن الخلافات الحالية بين الفصائل العلمانية والدينية في تركيا تنبع من أصول جغرافية بحته، وهذا التبسيط ينبع أساساً من التبسيط الأساسي القائل أن هذه الخلافات قامت على أساس علماني ديني فحسب، والحقيقة أن الأمر هنا مركب من خلاف جغرافي - ديني وعوامل أخرى كثيرة.

ثانياً، التطورات الثقافية التي شملت الأجيال الثلاثة الماضية وصلت إلى حد أن الأتراك العثمانيين قد لا يعترفون بإخوانهم الحديثين، فالأتراك العثمانيين مثلهم مثل البيزنطيين سابقاً امتلكوا ثقافة عالمية واثقة من نفسها بشكل كبير. الوصول التركي السهل إلى الإمكانيات البحرية والتجارية عبر بحر مرمرة - بالإضافة إلى الأمن المضمون هناك عبر نقاط محددة - أعطى الأتراك سهولة في الوصول إلى رأس المال وسهولة في حفظه بتكلفة منخفضة للغاية.

التوسع في الإمبراطورية يأتي في إطار الحصول على مزيج من الانفتاح والأمن لكل دولة. حوض الدانوب الكبير مكن للأتراك من الاتصال بمنطقة منتجة تلتها مناطق أخرى منتجة بشكل غير منتهي، لكن تركيا العثمانية افتقرت بشكل كبير إلى القوة الديمغرافية اللازمة لتهجير السكان المحليين وإعادة ملئ الأرض بالأتراك. وكان الحل العثماني هو دمج سكان الأراضي القيمة هذه ضمن المجتمع العثماني. قوميات كالبلغار والرومانيين والصرب والمجر امتزجت ضمن المجتمع العثماني وعملت ضمنه وتمتعت بحقوق اجتماعية واقتصادية تختلف عن باقي الشعوب الخاضعة على مر التاريخ وهو ما مهد بشكل أو بآخر إلى بدايات ظهور الأنظمة الديمقراطية بشكل حاكم في أواخر القرنين الـ 18 والـ 19. ولعل التوسع العثماني في نهاية المطاف باتجاه شبه جزيرة القرم والنيل وبلاد ما بين النهرين يعمق هذه الشمولية.

لكن العالم - بشكل أو بآخر - انتهى بالنسبة للأتراك منذ 90 عام. وتركت تركيا تتعامل مع منطقة الأناضول وهي منطقة ذات مناخ جاف وتضاريس وعرة لديها تشبه كثيراً مناطق اليونان والقوقاز وتختلف بشدة عن حوض الدانوب. الأناضول تملك مناطق خصبة محدودة للغاية (فقط سهلين ساحليين صغيرين في الجنوب) ولا تملك أي أنهار صالحة للملاحة وتندر فيها الموارد الأخرى بشكل نسبي. وعلى العكس من منطقة الدانوب، حيث احتاج الأتراك هناك لمشاركة السكان المحليين بهدف الاستفادة من هذه المناطق الخصبة الكبيرة، لم تملك الأناضول أراضٍ مفيدة في المقام الأول وكنتيجة طبيعية لذلك، لم يكن هناك أي سبب وجيه لتقديم تنازلات اقتصادية أو سياسية للسكان غير الأتراك هناك وبالتالي ساد ما يوصف بعدم التكامل السياسي وأضحت العلاقة بين الأتراك والأرمن في الأناضول أكثر تشابهاً مع العلاقات العدائية التي سادت بين العثمانيين والأغريق وسكان الجبل الأسود بدلاً من أن تكون شبيهة بالعلاقة المميزة واليجابية التي ربطت العثمانيين بالبلغار أو الرومانيين.

والنتيجة النهائية لهذا التحول في الجغرافية السياسية من طور السياسة " الإمبريالية " التي ميزت علاقة نهر الدانوب بالعثمانيين إلى السياسة الجغرافية " الجمهورية " التي سمحت للأناضول باحتكار تركيا ولم تعد هذه الدولة متعددة الأعراق كما كانت عليه سابقاً. وبالتالي شهد النظام السياسي التركي تحولاً ديمغرافياً بحيث انتقل من نظام حكم متعدد الثقافات إلى نظام استباقي تسيطر عليه اغلبية عظمى وتحاول خنق الأقليات في الحياة العامة. وانعكس هذا الأمر في العقلية السياسية التركية لنتقل من "العقلية الشاملة غير المهيمنة " إلى مجرد "عقلية مهيمنة" وهو ما نقل المشهد السياسي إلى أبعد ما يكون عن قضية العلاقات بين الأعراق المختلفة.

ونتيجة لذلك، باتت تركيا الحديثة تعيش انقسامات داخلية كثيرة، فالعقلية التركية لم تعد ميالة إلى تسوية سياسية وباتت تفتقر أيضاً إلى الطرق الطبيعية المتبعة في التوسع الاقتصادي الذي ساهم سابقاً بشكل كبير في توطيد العلاقة التكاملية ضمن الدولة العثمانية. هذا عدا عن التأثير الشديد بتحريك التجارة العالمية بعيداً عن المنطقة. ولم تعد تركيا أرض التجارة الموحدة الغنية العالمية كما كانت أيام الخلافة العثمانية. والأعوام الـ 90 من الغياب عن محافل الشؤون الدولية أجبر تركيا لاتخاذ ملجأ ثقافي في شبه جزيرة الأناضول وهذه التجربة حولت خصائص الأتراك إلى شيء يشبه اليونانيين الانعزاليين أكثر من الرومانيين الأكثر انفتاحاً، وهو ما يعني أن ساكني منطقة مرمرة فقدوا ميزتهم الأهم "الانفتاح على الآخر واحتواءه".

الانقسام يتجاوز مسألة الأتراك وغير الأتراك داخل تركيا، فهو ينخر داخلياً بشكل عميق بصورة لا يمكن تجاوزها، فالانقسام داخل المجتمع التركي بين الحركة العلمانية المنطلقة من بحر مرمرة والتي ترى مستقبل البلاد بالتعاون الأفضل مع أوروبا والحركة الدينية في الأناضول التي تريد مزيداً من العلاقات مع العالم الإسلامي (هذا التصنيف لا يحمل الاطلاق فكثير من العلمانيين يملكون أصولاً من الأناضول وكثير من اعضاء حزب العدالة والتنمية تعود أصولهم غلى مناطق بحر مرمرة).

كلا المجموعتين تملك كثيراً من المزايا والعيوب. فمجموعة مرمرة - يشار إليهم عادة بالعلمانيين - تعتبر وريثة لإرث تركيا التاريخي، فهم يسيطرون على معظم التجارة مع أوروبا ومنها معظم النشاط والدخل والتجارة في تركيا. وتسيطر على المحاكم والجيش ويعزى إليهم الفضل في كثير من التطور الذي شهدته تركيا خلال الأجيال الثلاثة السابقة، لكن دعمهم لحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي والمنظمات المختلفة بشكل لا يمكن للأتراك التملص منه منع ارتباط تركيا بالأراضي المفيدة - التي استعمرتها سابقاً. وهو ما حد من وجود قاعدة قوية لتركيا في مناطق الدانوب، وإن كانت مرمرة لا تكفي للعثمانيين فهي من باب أولى لن تكون كافية للعلمانيين أيضاً.

على الطرف الآخر، مجموعة الأناضول وممثلة بحزب العدالة والتنمية، تسيطر بنحو متزايد على الحياة السياسية في البلاد، وتستغل ارتفاع عدد سكان الأناضول لمواجهة ثقل مناطق مرمرة. عادة كانت احتضن العلمانيون الجوانب الغربية من تركيا وارتبط ذلك كثيراً بالعسكر، فيما احتضن الأناضول الخصائص الدينية والمزايا الشرقية. أتاح الإرث العثماني في الخلافة الإسلامية للأناضول بسط نفوذها في جميع أنحاء العالم الإسلامي، ومع ذلك، تبقى المسألة ضمن حقيقة أن العلاقات الاقتصادية مع الشرق الأوسط لا يمكن أن تضاهي أو تصل لمستوى العلاقات مع المناطق الأخرى في أوروبا "الدانوب" هذا عدا عن الاشكالية في التعامل مع إسرائيل ضمن مناطق الشرق الأوسط وهو ما يصطدم بمفاهيم الجماعة ذي الأصول الدينية الإسلامية.

وهذا، تتحرك تركيا وفق صراع على السلطة بين مجموعتين من مناطق جغرافية مختلفة كلاهما يحمل رؤيا للمستقبل تختلف عن الآخر وتتصل بشكل مباشر بالجغرافيا السياسية الحالية.

المصادر

- Turkey's Energy Ambitions and Limitations
- The Geopolitics of Turkey: Searching for More
- Russia, Turkey: The Resurgent Powers' Wary Approach
- Turkey Tries to Modernize Its Military
- Turkey Beyond Borders
- Getting Real About Turkey